مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

السلوك التصويتي للمملكة العربية السعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٧-٢٠٢١م

فيصل بن معيقل
باحث مساعد بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تقرير خاص

محرم ١٤٤٣هـ - سبتمبر ٢٠٢١م

السلوك التصويتي للمملكة العربية السعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٧-٢٠٢١م

تقرير خاص

المحتويات

ملخص	٧
ميدان الدبلوماسية الدولية	٨
السلوك التصويتي في الدورة الثانية والسبعين	١٠
السلوك التصويتي في الدورة الثالثة والسبعين	١٢
السلوك التصويتي في الدورة الرابعة والسبعين	١٤
السلوك التصويتي في الدورة الخامسة والسبعين	١٦
السلوك التصويتي: وسيلة تعبير دبلوماسية	١٧

ملخص

إنّ دراسة الأنماط المتبعة في التصويت تبين مواقف الدول مقارنة مع بقية الدول الأعضاء في المنظمة، من ناحية السياسات والمواقف تجاه القضايا المطروحة، وتمكننا من فهم توجه الدول تجاه عمل المنظمة. تستعرض هذه الورقة بيانات التصويت للمملكة العربية السعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورات الجمعية ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، المنعقدة في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١م، بالمقارنة مع ست دول تتنوع من ناحية وجود بعضها في مجلس الأمن، ودور بعضها في نزاعات قائمة ودور بعضها البارز في القضايا داخل نطاق اختصاص المنظمة. تبين الدراسة أنّ المملكة تبدي توافقًا عاليًا فيما يخص توجه العالم في قضاياه ويعكس حرصها على الحفاظ على فاعلية المنظمة.

تأسست منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م بعد الحرب العالمية الثانية لتحل محل عصبة الأمم، حيث تعمل المنظمة على خلق الأجواء التنظيمية على الصعيد الدولي، ولعب دور بارز في حل النزاعات وإنهاء الصراعات، وإضفاء مبادئ دولية سامية تساعد في حفظ السلم والأمن الدوليين.

كانت المملكة العربية السعودية ضمن الدول المؤسسة -الأعضاء الأصليين- للمنظمة، وهم ٥٠ عضوًا منهم ٤ دول عربية فقط[١]، حيث وقّع على ميثاق تأسيس المنظمة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود -نائب الملك ووزير الخارجية آنذاك- في سان فرانسسكو[٢]، ويعد الأعضاء الموقعون على ميثاق تأسيس المنظمة اليوم أكثر من ٥٠ عضوًا؛ لأن العديد منهم كان يشكل دولة واحدة فقط، والعكس صحيح.

ميدان الدبلوماسية الدولية

الجمعية العامة للأمم المتحدة هي منتدى متعدد الأطراف يشارك فيه كل أعضاء الجمعية سنويًّا، ويكون على هامشه العديد من الفعاليات والنشاطات الدبلوماسية بين الأعضاء.

كما يعد أحد أهم أجهزة المنظمة بالإضافة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية إلا أنه يتميز بالمشاركة الشاملة والمتساوية للأعضاء بوصفه الهيئة الرسمية للتداول ورسم السياسات والتمثيل في المنظمة.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة مخولة بسلطة تقديم توصيات إلى الدول بشأن المسائل الدولية التي تدخل في نطاق اختصاصها، وذلك بواسطة القرارات التي تصدر منها بصفة دورية على مدار العام، ونظرًا للطبيعة غير الإلزامية لهذه القرارات ولما سلف ذكره حول وجود كل أعضاء المنظمة في هذا المنتدى متعدد الأطراف والذي تتساوى فيه أصواتهم[٣]، يمكن القول بأن السلوك التصويتي للدول الأعضاء مؤشر يمكن الأخذ به، لفهم توجه الدولة في القضايا الدولية المطروحة للتداول في الجمعية، وتفسير طبيعة بعض العلاقات الدبلوماسية بين بعض الأعضاء، كما استخدمت سجلات التصويت منذ فترة طويلة لمعرفة التفضيلات السياسية للدول الأعضاء وفهم مواقفها بشأن القضايا العالمية[٤].

---

(1) United Nations (U.N.), "Member States on the Record," *Dag Hammarskjold Library*, accessed August 23, 2021, https://www.un.org/en/library/unms.

(٢) (@KSAMOFA)، «#الذاكرة الدبلوماسية | الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود،» **تويتر**، (٢٦، يونيو، ٢٠٢٠م)، ٥:٥٤ مساء، الاسترجاع في: ٢٥، أغسطس، ٢٠٢١م، https://twitter.com/ksamofa/status/1276529387723202560?lang=da

(3) U.N."About the General Assembly," *U.N.*, accessed August 23, 2021, https://www.un.org/en/ga/about/background.shtml.

(4) Mohammad Zahidul Islam Khan, "Is Voting Patterns at the United Nations General Assembly a Useful Way to Understand a Country's Policy Inclinations: Bangladesh's Voting Records at the United Nations General Assembly," *SAGE Journals* 10, no. 4 (October 25, 2020), https://doi.org/10.1177/2158244020961117.

وبينما تتبنى الجمعية في كل عام ما يتراوح بين ٢٥٠ و٣٥٠ قرارًا في الغالب إلا أن ثُلثي هذه القرارات تصدر من دون تصويت، عبر ما يسمى بالتوافق أو سياسة عدم الاعتراض إلا أن عددًا لا بأس به من القرارات تُتداول وتُتناقش ويصوّت عليها، والعديد من هذه القرارات كذلك يتكرر في كل عام، حيث يدعم صدور قرار معين سنويًّا بعض الملفات حسب منظور مقدمي هذه القرارات.

وبطبيعة الحال فإن القرارات التي تُدُوولت ويصوت عليها هي القرارات المتعلقة بملفات وقضايا يدور حولها نزاع معين، ولكون التصويت على القرارات التي تصدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة يبين توجه الدول حول سياسات معينة ويبين مدى توافقها مع دول العالم، حيث إن الموافقة على قرار صادر تعني التوافق مع أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة والرفض بطبيعة الحال يعني عدم التوافق مع الأغلبية.

سوف أستعرض بيانات التصويت للمملكة العربية السعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورات الجمعية ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢ والمنعقدة في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١م، بالمقارنة مع ست دول تتنوع من ناحية وجود بعضها في مجلس الأمن، ودور بعضها في نزاعات قائمة، ودور بعضها البارز في القضايا داخل نطاق اختصاص المنظمة، حيث تم فرز ما يقارب ٣٠٠٠ صوت لمعرفة كل صوت على كل قرار وتلخيصها في رسوم بيانية توضح ذلك.

وينقسم التصويت على قرارات الجمعية العامة إلى أربعة أنماط، وهي: الموافقة والتي تعني بطبيعة الحال موقف دعم للقرار وما يترتب عليه من التزامات، والرفض والذي يعني رفض فكرة القرار أو أحد بنوده أو رفض أحد التعديلات التي أجريت عليه، حيث يمكن العودة لسجل الجلسة في حال كانت الدولة قد عللت هذا الموقف في أثناء الاجتماع، والنمط الثالث هو نمط الامتناع عن التصويت والذي تتخذ فيه الدولة موقف الوسط أو الحياد بالنسبة للقرار، وغالبًا ما يكون لعدم ضلوع الدولة فيما يترتب على القرار أو لعدم اتخاذ موقف قد يضر بمصالحها الدبلوماسية، أما النمط الأخير فهو عدم حضور التصويت أو الغياب والذي يعلل بوقت استراحة الدبلوماسي الذي يقوم بالتصويت أثناء طرح التصويت على القرار، مع احتمالية أن يكون نمطًا يعبر عن موقف في حال تعمد الغياب عن التصويت لبعض القرارات.

السلوك التصويتي في الدورة الثانية والسبعين

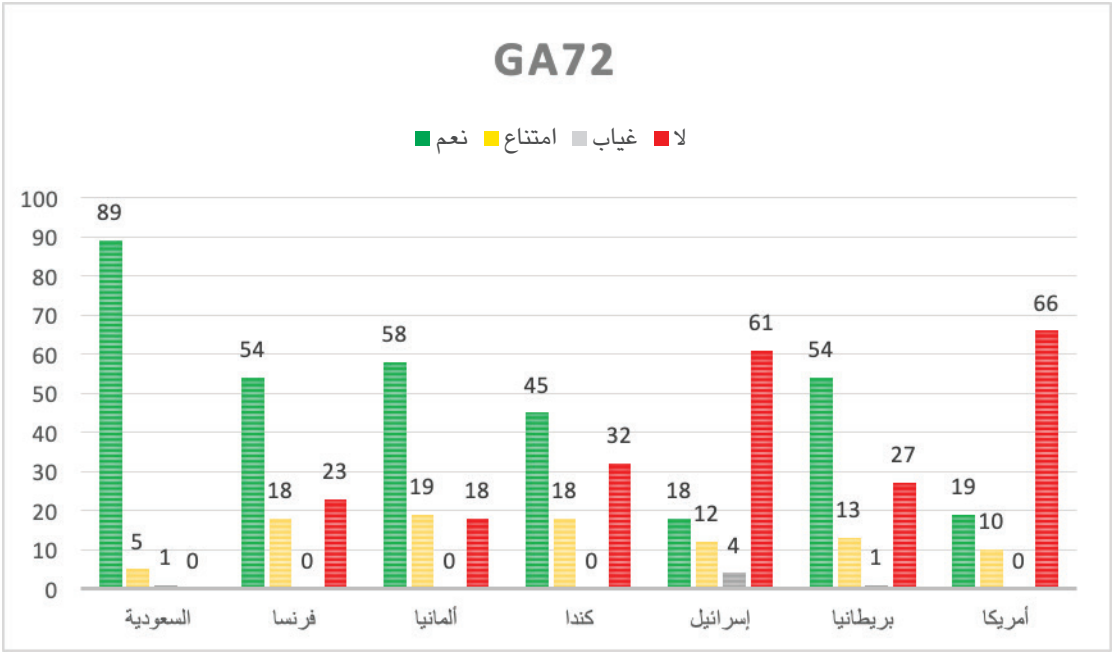

شكل رقم ١: السلوك التصويتي للمملكة والدول محل الدراسة في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على ٩٥ قرارًا تم التصويت عليها، من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات التصويت للدورة ٧٢ [٥]

يوضح الرسم البياني أن نسبة توافق المملكة العربية السعودية مع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين أعلى بكثير من نسبة التوافق للدول محل الدراسة، حيث يظهر أن المملكة وافقت على تسعة وثمانين قرارًا في هذه الدورة من أصل خمسة وتسعين قرارًا صوِّت عليها، كما يجدر الذكر بأن المملكة خلال هذه الدورة -كما هو موضح- لم تقم بالاعتراض أو رفض أي قرار، بل اكتفت بعدم التصويت على قرار واحد، وهو القرار رقم ٧٢ المتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، حيث بلغ عدد الغياب عن التصويت ثلاثة وستين عضوًا وامتنع عن التصويت ثلاثة أعضاء ورفضته دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبين الرسم أعلاه أن المملكة امتنعت عن التصويت عن خمسة قرارات خلال هذه الدورة، وهي: القرار رقم ١٩٠ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبل

(5) U.N."Voting Data A/RES/72 ," *United Nations Digital Library System*, accessed August 23, 2021, https://digitallibrary.un.org/search?ln=en&cc=Voting+Data&p=A%2FRES%2F72&f=&action_search=Search&rm=&ln=en&sf=&so=d&rg=50&c=Voting+Data&c=&of=hb&fti=0&fti=0.

في أوكرانيا، وبلغ عدد الأعضاء الذين رفضوا القرار ستة وعشرين عضوًا وغاب عن التصويت عليه واحد وعشرون عضوًا وبلغ مؤيدو القرار سبعين عضوًا، بينما كانت الأغلبية ممتنعة عن التصويت، وهم ستة وسبعون عضوًا، أما بقية القرارات التي امتنعت عنها المملكة هي القرارات رقم ٤٤ عن معاهدة تجارة الأسلحة، و٥٣ عن تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، والقرار رقم ٥٤ حول تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية والقرار ٢٧٧ حول ميثاق عالمي من أجل البيئة.

أما بخصوص الدول المتبقية محل الدراسة فلديها ما يكفي من القرارات التي صوّتت عليها بالرفض دون التطرق للقرارات التي امتنعت فيها عن التصويت أو تغيبت، بل ولعلي أكتفي بذكر بعض من القرارات التي تبنتها الجمعية العامة في هذه الدورة وأجمعت الدول محل الدراسة ما عدا السعودية على رفضها، وهي القرار رقم ٥٩ حول اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية، والعديد من القرارات المتعلقة بهذا الجانب حتى أنها رفضت القرار رقم ٣١ حول المضي قدمًا بمفاوضات نزع السلاح النووي، كما أجمعت على رفض القرار رقم ١٥٨ حول حظر استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، والقرار ١٥٧ حول دعوة عالمية لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما، والقرار ١٦٨ حول حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من طرف واحد.

السلوك التصويتي في الدورة الثالثة والسبعين

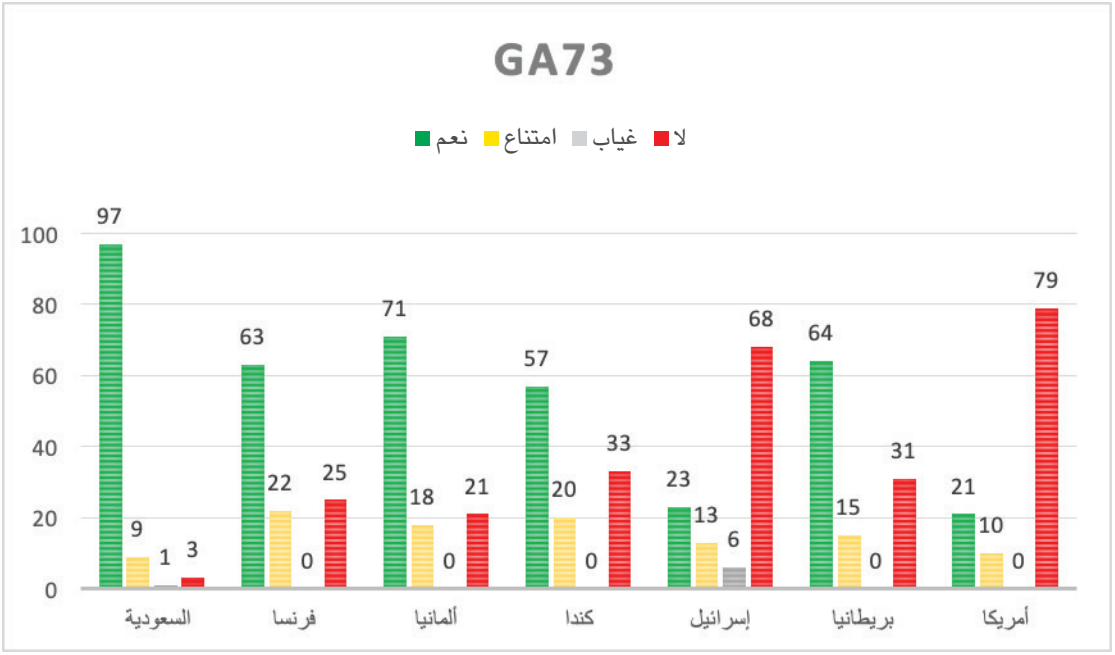

شكل رقم ٢: السلوك التصويتي للمملكة والدول محل الدراسة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على ١١٠ قرارات تم التصويت عليها، من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات التصويت للدورة ٧٣ [٦]

تؤكد البيانات لهذه الدورة أن المملكة مستمرة بنسبة توافق أعلى من معظم الدول وأعلى بفارق أكبر مع الدول محل الدراسة، حيث وافقت على سبعة وتسعين قرارًا صوّت عليها في هذه الدورة، وامتنعت عن التصويت عن تسعة قرارات، بينما تغيبت عن التصويت على قرار واحد هو القرار رقم ٣٢٦ حول تنظيم المنتديات التي تتناول موضوع الهجرة الدولية، كما صوتت المملكة خلال هذه الدورة ضد ثلاثة قرارات، وهي كل من القرار رقم ١٧٥ حول إلغاء عقوبة الإعدام، ورقم ٢٢٥ عن ريادة الأعمال من أجل تنمية مستدامة، ورقم ٣٠٤ حول دراسة الجدوى والنطاق والمعايير الدولية المشتركة نحو تجارة خالية من التعذيب، حيث عللت المملكة رفضها، وذكر رئيس اللجنة الثالثة في وفد المملكة محمد خشعان في أثناء الجلسة «يعرب وفد المملكة العربية السعودية عن أسفه لعدم التمكن من إضافة التعديلات التي تقدم بها خلال المفاوضات مع مقدمي مشروع القرار، حيث كان يأمل في إرساء

(6) U.N."Voting Data A/RES/73 ," *United Nations Digital Library System*, accessed August 23, 2021, https://digitallibrary.un.org/search?ln=en&cc=Voting+Data&p=A%2FRES%2F73&f=&action_search=Search&rm=&ln=en&sf=&so=d&rg=50&c=Voting+Data&c=&of=hb&fti=0&fti=0.

وتعزيز مبدأ التوافق في الآراء بين كل الأطراف.» وأضاف «كما يعبر وفد بلدي عن أسفه على الأسلوب الذي تمت به إدارة المفاوضات، حيث غابت المرونة عن المناقشات وكان الصوت الواحد هو عنوان الجلسات،» وذكر في أثناء مداخلته نقاط الاعتراض الأربعة حيث كانت النقطة الأولى أن القرار مستمد من قرار آخر حول تجارة الأسلحة مع نسخ فقرات التعذيب وحذف فقرات الأسلحة فتبقى من القرار ما يتعلق بالتعذيب وعقوبة الإعدام بأسلوب غير منطقي، وذكر حول النقطة الثانية «تطبيق عقوبة الإعدام لا يتعارض مع أحكام القانون الدولي ولا مع ما تضمنته المعاهدات الدولية،» كما عرج على شرح عقوبة الإعدام في المملكة «يود وفد بلدي التأكيد على أن عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية لا تصدر إلا في أشد الجرائم خطورة وفي أضيق الحدود وطبقا لما نصت عليه القوانين الوطنية ولا يتم تطبيقها إلا بعد إدانة واضحة طبقا للقانون ومحاكمة عادلة وشفافة. بالإضافة إلى أن كل حالات الإعدام تمر بعدة مراحل من المراجعات القانونية والقضائية وينظر فيها أكثر من ١٠ قضاة عبر المراحل المختلفة،» وعزز أسباب الرفض بالنقطة الرابعة حول توزيع الأدوات المستخدمة في التعذيب مع عدم تضمينها في القرار والذي يضفي عليه طبيعة أكثر غموضًا، وكانت آخر النقاط حول استعجال مقدمي القرار قبل وضع معايير التبادل التجاري للأغراض المستخدمة في التعذيب، وختم «يؤكد وفد بلدي على الحق الأصيل للدول في تطبيق قوانينها الداخلية بالشكل الذي يحفظ أمنها واستقرارها، حيث ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام هذا الحق والمحافظة عليه»[٧].

أما الدول محل الدراسة والتي تبدو نظرًا للأرقام أقل توافقًا مع ما صدر من قرارات خلال هذه الدورة، ولكي لا يكون التركيز موجهًا على دولة واحد فقد رفضت كل الدول محل الدراسة ما عدا المملكة ما يقارب الخمسة عشر قرارًا، منها بالتأكيد ما يخص استخدام وامتلاك الأسلحة النووية كالقرارات ٤٨ و٧٤ و٥٦ و٦٨ و٥٠، ورفضت بعض القرارات التي ترفضها رفضًا مكررًا في كل عام كالقرار رقم ٢٦٢ المتعلقة بالقضاء التام على العنصرية، والقرار ١٥٩ حول حظر استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، كما رفضت جملة من قرارات أخرى كالقرار رقم ٢٢٧ حول تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين ونتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والقرار رقم ١٨٧ والمتعلق بمواجهة استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية والقرار ١٧٠ حول تعزيز السلام لتمتع الجميع بحقوق الإنسان.

(٧) **الأمم المتحدة**، «الجلسة العامة ٩٥: الدورة الثالثة والسبعون من الجمعية العامة،» (المحاضر الرسمية ص. ٣٥)، (٢٨، يونيو، ٢٠١٩م)، https://digitallibrary.un.org/record/3813223?ln=en.

السلوك التصويتي في الدورة الرابعة والسبعين

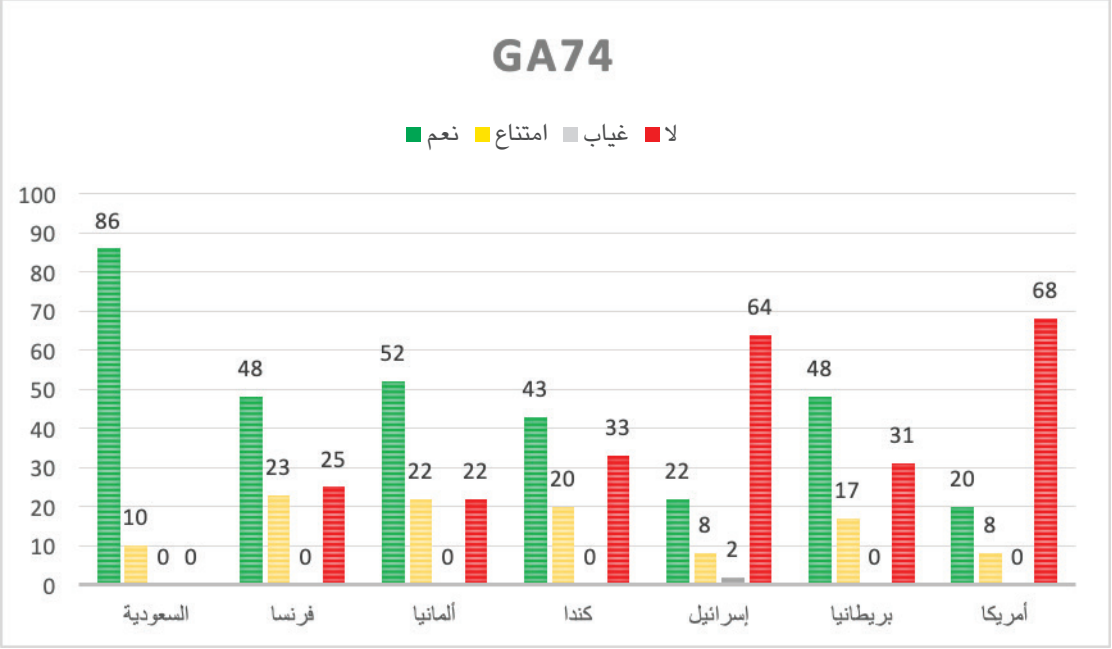

شكل رقم ٣: السلوك التصويتي للمملكة والدول محل الدراسة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على ٩٦ قرارًا تم التصويت عليها، من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات التصويت للدورة ٧٤ [٨]

تظهر المملكة العربية السعودية في هذه الدورة بوجه أوضح فيما يتعلق بمسألة التوافق وأنها ضمن توجه العالم في أغلب قضاياه، حيث يبين الشكل أعلاه أن المملكة وافقت على ستة وثمانين قرارًا ولم ترفض أي قرار خلال هذه الدورة كما لم تقم بالغياب عن أي قرار، وسجل امتناعها على عشرة قرارات، وكما سلف الذكر بأن الغياب عن أي قرار يغلب أن يكون سببه فعلًا عدم وجود ممثل من الوفد في أثناء عملية التصويت، فإن عدم غياب المملكة يعكس الأهمية التي توليها لقرارات الجمعية العامة ومن الملفت للنظر فيما يخص امتناع المملكة عن التصويت على بعض القرارات هو امتناعها عن التصويت على القرار رقم ٢١٥ والمتعلق بمواجهة استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية وهو مطابق للقرار ٧٣/١٨٧ الذي صوتت عليه بالموافقة، أما بقية القرارات التي امتنعت المملكة من التصويت عليها هي كل من القرار رقم ١٦٨ لهذه الدورة والمتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية

(8) U.N."Voting Data A/RES/74 ," *United Nations Digital Library System*, accessed August 23, 2021, https://digitallibrary.un.org/search?ln=en&cc=Voting+Data&p=A%2FRES%2F74&f=&action_search=Search&rm=&ln=en&sf=&so=d&rg=50&c=Voting+Data&c=&of=hb&fti=0&fti=0.

القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبل في أوكرانيا، القرار رقم ١٧ والمتعلق بمشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا، وكذلك أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف.

أما بخصوص الدول البقية محل الدراسة فقد أجمعت على رفض ١٦ قرارًا وكادت أن تجمع على أكثر من ذلك بكثير لولا بعض الامتناعات والغيابات، وتكرر إجماعها على رفض القرارات ٤٧ و٤٥ و٤٤ و٤١ و٦٨ المتعلقة بالمسائل النووية، وكررت كذلك رفضها للقرارات حول النداء للقضاء على العنصرية رقم١٣٧ وحظر استخدام المرتزقة رقم ١٣٨ والقرار بمواجهة استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية رقم ٢٤٧، كما رفضت العديد من القرارات الآخرى كالقرار ١٥٩ عن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي و٣٠١ حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والقرار ١٥٥ عن التوزيع الجغرافي العادل لعضوية هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

السلوك التصويتي في الدورة الخامسة والسبعين

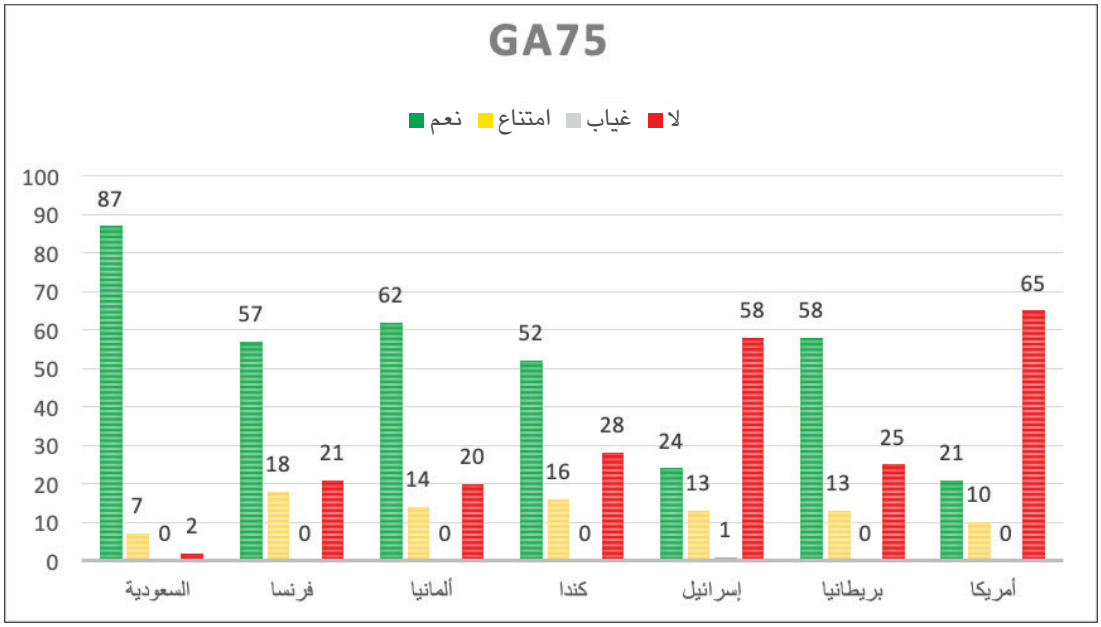

شكل رقم ٤: السلوك التصويتي للمملكة والدول محل الدراسة في الدورة الخامس والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على ٩٦ قرارًا تم التصويت عليها، من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات التصويت للدورة ٧٥ [٩]

بعد استعراض ثلاث دورات يمكن القول بأن نسق التصويت لهذه الدورة ليس مستغربًا فهو مشابه لنسب التصويت في الدورات السابقة، حيث تظهر المملكة بموافقتها على سبعة وثمانين قرارًا بينما لم تصوت بالرفض إلا على قرارين هما القرار ٢١١ حول ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة والقرار ١٨٣ حول إلغاء عقوبة الإعدام، وتعد هذه القرارات مكررة حيث تطابق القرارات ٢٢٥ و١٧٥ للدورة ٧٣ للجمعية، ولم تتغيب عن التصويت عن أي قرار خلال هذه الدورة، وامتنعت عن سبعة قرارات يمكن القول بأن خمسة منها على الأقل تكرر امتناع المملكة عن التصويت عنها كالقرار ١٩٢ حول حالة حقوق الإنسان في القرم و٦٤ عن معاهدة تجارة الأسلحة و٢٩ والمتعلق بمشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا، وكذلك أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف.

وكما ذكرت سابقًا بأن لا جديد يذكر فيما يخص أنماط التصويت فقد أجمعت كذلك الدول محل الدراسة ما عدا المملكة على رفض ما يقارب الأربعة عشر قرارًا هي كذلك مشابهة للقرارات التي رفضتها سابقًا.

(9) U.N."Voting Data A/RES/75 ," *United Nations Digital Library System*, accessed August 23, 2021, https://digitallibrary.un.org/search?ln=en&cc=Voting+Data&p=A%2FRES%2F75&f=&action_search=Search&rm=&ln=en&sf=&so=d&rg=50&c=Voting+Data&c=&of=hb&fti=0&fti=0.

السلوك التصويتي: وسيلة تعبير دبلوماسية

عند متابعة السلوك التصويتي للدول يمكنك فهم الأنماط التي تفضل الدول التعبير عن مواقفها بواسطتها، مثل أن الدول الأوروبية محل الدراسة تكاد ألا تتغيب عن أي قرار يتم التصويت عليه، كما هو حال المملكة والذي يعلل بما توليه الدول لأهمية القرارت مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الوفود لهذه الدول كما تبين الأرقام السابقة نسبة توافق الدول محل الدراسة مع رأي العالم، إن أحسنت التعبير فكل تلك القرار التي صوِّت عليها تبنّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تضم أكبر عدد من الأعضاء كأكبر منتدى تتداول فيه الدول قضاياها وتعبر عن مواقفها، فيتضح فيها من يتوافق أكثر مع الأغلبية العالمية، كما يمكن فهم أولويات الدول في التصويت، حيث ظهرت المملكة تعطي الأولوية لطبيعة القرار وانعكاسها على سياساتها الداخلية والخارجية مع مراعاتها لطبيعة بعض علاقاتها الدبلوماسية.

الدولة	الموافقة (من-إلى)	الرفض (من-إلى)
المملكة العربية السعودية	٨٨٪ - ٩٤٪	٠٪ - ٣٪
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٪ - ٢١٪	٦٧٪ - ٧٢٪
المملكة المتحدة	٥٠٪ - ٦٠٪	٢٦٪ - ٣٢٪
فرنسا	٥٠٪ - ٦٠٪	٢٢٪ - ٢٦٪
ألمانيا	٥٤٪ - ٦٤٪	١٨٪ - ٢٣٪
كندا	٤٤٪ - ٥٤٪	٢٩٪ - ٣٤٪
إسرائيل	١٨٪ - ٢٥٪	٦٠٪ - ٦٧٪

جدول رقم ١: نسبة الموافقة والرفض للدول محل الدراسة، من إعداد الباحث استنادًا على الرسوم السابقة.

وتظهر الأرقام أن نسبة موافقة المملكة مع القرارات التي صوِّتت في الدورات التي دُرست للجمعية العامة هي الأعلى بين الدول محل الدراسة ومن الأعلى بين الأعضاء عمومًا، ونسبة رفضها التي لم تتجاوز الثلاثة بالمائة هي من الأقل اعتراضًا كذلك، أما الولايات المتحدة فيمكن القول بأنها أكثر الأعضاء اعتراضًا على القرارات التي تبنتها الجمعية تلتها إسرائيل بنسبة رفض لم تقل عن الستين بالمائة، وتقاربت نسب الموافقة والرفض للدول الأوروبية؛ مما يعكس نوعًا من التنسيق فيما بينها وظهرت ألمانيا كأحد أكثر الدول الأوروبية توافقًا، بينما كانت كندا في مدى توافق متوسط بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة. ويتبين لنا بعد الاطلاع على أنماط التصويت في الجمعية العامة أن المملكة تحتفظ بدورها الرائد في المنظمات الدولية منذ تأسيسها، وأنها من أكثر الدول توافقًا في التوجهات والمواقف مع دول العالم، ويظهر حرصها على أن تكون المنظمات الدولية أكثر فاعلية وأن تلعب دورها الأساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين والتنسيق بين أقطار العالم لما يخدم البشرية.

عن المؤلف

فيصل بن معيقل باحث مساعد بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. انضم إلى المركز في سبتمبر عام ٢٠٢٠م. قبل انضمامه إلى المركز، عمل في مندوبية المملكة لدى اليونسكو، وسفارة المملكة في برلين، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الملك سعود. تتركز اهتماماته البحثية على المنظمات الدولية. يعمل حاليًا مديرًا لمشروع: «تأصيل الخط العربي» بالتعاون مع وزارة الثقافة ومنسقًا لمشروع: «التاريخ الحضاري المشترك بين شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين".

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com